

Distr.: General
12 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣		لمحة عامة عن الإقليم
٥		أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٨		ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
١٠		ثالثا - المسائل المتعلقة بالأراضي
١١		رابعا - الميزانية
١١		خامسا - الاقتصاد
١١		ألف - لمحة عامة
١٢		باء - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم.
مزيد من التفاصيل ورد في ورقات العمل السابقة المنشورة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة

(www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).



الرجاء إعادة استعمال الورق

020413 250313 13-25630 (A)



١٣	جيم - النقل والاتصالات
١٣	دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة
١٤	هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
١٤	سادسا - الأوضاع الاجتماعية
١٤	ألف - العمل
١٥	باء - التعليم
١٥	جيم - الرعاية الصحية
١٦	سابعا - البيئة
١٨	ثامنا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية
١٨	تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٨	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٨	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٩	عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٩	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ..
٢٠	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٢١	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: تقع غوام في أقصى جنوب جزر ماريانا في المحيط الهادئ، وهي أكبر تلك الجزر، وتبعد نحو ٢٢٠٠ كيلومتر عن جنوب طوكيو و ٦٠٠٠ كيلومتر عن غرب الجنوب الغربي من هاواي ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية جبلية. وميناء أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ. مساحة الأرض: ٥٤٠ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢١٤,٠٥٩ كيلومتراً مربعاً (أ).

عدد السكان: ١٥٩ ٣٥٨ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

اللغات: الإنكليزية والشامورو.

التركيبة الإثنية للسكان (تعداد ٢٠١٠): ٣٧,١ في المائة شامورو؛ ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ ١١,٣ في المائة من جزر المحيط الهادئ؛ ٦,٩ في المائة من البيض؛ ٦,٣ في المائة آسيويون؛ و ٢,٣ في المائة من أصول إثنية مختلفة، و ٩,٨ في المائة مزيج. العاصمة: هاغاتنيا.

رئيس حكومة الإقليم: إدّي بازا كالفو (انتُخب حاكماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مادلين ز. بوردالو (أعيد انتخابها في ٢٠١٢).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. الانتخابات: الانتخابات الأخيرة: كانت في عام ٢٠١٢؛ الانتخابات المقبلة: سوف تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً. وتسهر على إدارة شؤون غوام حكومة منتخبة محلياً تتكون من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٥,٤٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٥، تقديرات عام ٢٠١٠).

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية هي السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة.

البطالة: ١٠,٩ في المائة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.
 نبذة تاريخية: عندما جاءت أولى الإرساليات الإسبانية إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، لم يكن يسكنها سوى شعب الشامورو الأصلي، المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي. ويشكل شعب الشامورو حاليا ما يتيف على ثلث السكان، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة، التي تطورت لتصبح مجتمعا متعدد الأعراق.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية مستمدة حصريا من يوهان د. بيل، وجوهانا إ. جونسون وأليستير ج. هوبداي، Vulnerability of Tropical Pacific Fisheries and Aquaculture to Climate Change (نوميا، كاليدونيا الجديدة، أمانة جماعة المحيط الهادئ، ٢٠١١). الكتاب الإلكتروني. متاح على الموقع www.spc.int/climate-change/fisheries/assessment/e-book available from

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - كانت إدارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة يتمتع بسلطة محدودة في مجال الحكم الذاتي. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم "غير مدمج"، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. وغوام، بوصفها إقليما غير مدمج، هي ملك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءا منها.

٢ - ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبه. وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يتولى أي شخص هذا المنصب لولايتين متتاليتين، لكن يمكن أن يُعاد انتخابه بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولى فيها هذا المنصب. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريرا سنويا إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالة إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ آراءه إلى تلك الهيئة، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعلن إدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكما جديدا لغوام.

٣ - وينتخب الشعب أيضا ١٥ عضوا في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية مكونة من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. ويوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما فرعان محليان لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.

٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، يمثل غوام مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، يجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته لسنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، ويحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له الحق في التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعيد انتخاب مادلين بوردالو، وهي ديمقراطية،

لولاية سادسة كمندوبة لغوام في كونغرس الولايات المتحدة حيث حصلت على ٥٨ في المائة من الأصوات.

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناحيون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة.

٦ - وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلاً للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لفترة أربع سنوات. والمدعي العام هو المسؤول القانوني الأول في حكومة غوام، وهو مخول سلطة الادعاء العام.

٧ - وقد شهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير الوضع السياسي للجزيرة. وفي نيسان/أبريل ١٩٧٣ أنشأت غوام أول لجنة معنية بالوضع السياسي. ففي استفتاء أجري في عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، والشروع في الوقت نفسه في إجراء مفاوضات لتحسين وضع الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بأغلبية خمسة أصوات مقابل صوت واحد، وذلك على أساس أنه ينبغي حل مسألة الوضع السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى. وأجري استفتاء آخر في عام ١٩٨٢، احتار فيه ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على وضع الكومنولث مع الولايات المتحدة.

٨ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٠، من وضع مشروع لقانون الكومنولث في عام ١٩٨٦، طرح بعد حملة للتوعية العامة للتصويت على كل مادة فيه على حدة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧). ووافق المشاركون في التصويت على المقترحات الأساسية، لكنهم رفضوا المادتين اللتين تخولان حكومة غوام تقييد الهجرة ومنح شعب الشامورو الأصلي الحق في أن يقرر الوضع السياسي للإقليم في المستقبل. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تمت الموافقة على هذين الشرطين المعلقين بعد تعديلهما وإعادة صياغتهما. ويرد موجز للنقاط الرئيسية التي يتضمنها مشروع قانون الكومنولث في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

٩ - لكن المناقشات التي تلت ذلك في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة بشأن اتفاق الكومنولث لم تتوصل إلى حل للمسألة. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب قانون غوام العام رقم ٢٣-١٤٧ لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير، وهي مسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تم شعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالاتساق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات وضع شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقا للمعايير الدولية.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين إقامة دولة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزما، وإنما يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الوضع السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما مشروع القانون H.R. 3940 ليصبح قانونا. ويوضح هذا القانون سلطة وزير الداخلية وواجبه في توفير تمويل من الحكومة الاتحادية للتوعية بالوضع السياسي لغوام. ومن شأن ذلك أن يساعد على إطلاع شعب غوام على الخيارات السياسية المتاحة له دستوريا. والناخبون المؤهلون هم الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى السكان الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عندما سُنّ القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠ والذين أصبحوا مواطنين بموجب القانون الاتحادي. وينطبق الاقتراع العام في الانتخابات على مواطني الولايات المتحدة البالغين ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين في غوام بلغ ٥٠ ٧٠١ ناخبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بزيادة نسبتها ٨ في المائة منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، وبلغ عدد الناخبين المسجلين من السكان الأصليين ٦ ٣٤٠ ناخبا، بزيادة نسبتها ٢١ في المائة خلال الفترة نفسها.

١١ - وفي عام ٢٠١١، دعا السيد كالفو لجنة إنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة خلال عقد من الزمن تقريبا وتعكف اللجنة على إعداد تقرير أولي عن برنامج للتوعية يهدف إلى إطلاع السكان على الدوام على المعلومات المتعلقة بالاستفتاءات التي تجري في المستقبل من

أجل تقرير المصير. وسوف يتضمن هذا التقرير بيانات مفصلة عن المواعيد الزمنية والإجراءات ويتعين تقديمه إلى الهيئة التشريعية في غوام لاستعراضه.

١٢ - وقد ذكر ممثل حكومة غوام، خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أن الوضع الاستعماري للإقليم جعل بقاء الشامورو كشعب يعيش في أرضه الأصلية مهدداً، وأن اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق، ركزت في عملها في عام ٢٠١١ على تحديد موعد لإجراء استفتاء على تقرير المصير لشعب الشامورو وتحديد الموارد اللازمة لتمويل حملة توعية لإطلاع المجتمع على المسألة المتعلقة بالمركز السياسي للإقليم. وذكر المدير العام للجنة المعنية بإنهاء الاستعمار أن مستوى الوعي بإنهاء الاستعمار قد ارتفع نتيجة لبرامج التوعية. وأضاف في هذا الصدد، أن تمويل برنامج التوعية يأتي في مقدمة أولويات اللجنة، وهو يتوقف بشكل مباشر على قدرة اللجنة على تحديد موعد للاستفتاء. وطلب المساعدة من اللجنة الخاصة في توفير الأموال أو المساعدة التقنية اللازمة لتوعية شعب غوام بالخيارات الثلاثة للوضع السياسي في الإقليم. وقد أحرز تقدم كبير نحو استقطاب الناس للسجل المتعلق بإنهاء الاستعمار، سواء من حيث عدد أفراد شعب الشامورو المسجلين أو القدرة على تسجيل الباقين.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٣ - كما ورد في التقارير السابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ إعادة تنظيم قدرات سلاح بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، بنقل أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة من أو كيناوا باليابان إلى غوام. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، في ذلك الوقت، ستسفر عملية النقل هذه، التي تفوق تكلفتها ١٠ بلايين دولار، عن جلب ٦٠٠ ٨ من أفراد القوات البحرية و ٦٣٠ من أفراد القوات البرية، ونحو ١٠ ٠٠٠ من المعالين، إلى غوام. وستكون هناك أيضاً حاجة إلى أكثر من ٣٣ ٠٠٠ عامل أجنبي لبناء الأرصفة ومراسي حاملات الطائرات والطرق والثكنات العسكرية والمنازل.

١٤ - ووفقاً للدراسة التي قامت بها وزارة الدفاع بالولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، فإن التوسع العسكري سيشكل ضغطاً على القدرات المحدودة للجزيرة على مستوى الهياكل الأساسية والرعاية الصحية والبيئة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، ذكرت وكالة حماية البيئة التابعة للإقليم أن عملية تعزيز القوات العسكرية قد تؤدي إلى نقص في المياه في جميع أنحاء الجزيرة، وسيتضرر من ذلك السكان ذوو الدخل المنخفض أكثر من غيرهم، علماً بأن هؤلاء

يعانون أصلاً من نقص في الخدمات الطبية المتاحة لهم. وأوضحت الدراسة أيضاً أن هذه العملية سترهق شبكات معالجة مياه الصرف الصحي، وهو ما قد تترتب عليه آثار سلبية كبيرة على مستوى الصحة العامة.

١٥ - وتعود أساساً معارضة التوسع العسكري إلى القلق من الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية على الإقليم. ويُخشى أن تقابل المنافع الاقتصادية المتوقعة أن تنشأ عن تعزيز القوات العسكرية بارتفاع معدل التضخم، وزيادة الاكتظاظ، وزيادة الضغوط على الهياكل الأساسية العتيقة.

١٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، اجتمع وزير الخارجية والدفاع للولايات المتحدة بوزير الخارجية ووزير الدفاع اليابانيين في محادثات ثنائية أكدوا فيها مجدداً توافق أهداف الاتفاق بين الولايات المتحدة واليابان، ولكنهم مددوا موعد إنجاز بناء المرافق في غوام من عام ٢٠١٤ إلى موعد غير محدد في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أصر كونغرس الولايات المتحدة، بموجب قانون الإذن بتخصيص اعتمادات لأغراض الدفاع الوطني الصادر في عام ٢٠١٢، الوفاء بالتزام تمويل المشاريع المدنية المتعلقة بتعزيز القوات العسكرية في غوام ريثما تجرى دراسات جديدة. وتم إنشاء مجلس تنسيق مدني عسكري لمساعدة وزارة الدفاع في تنفيذ إدارة البرنامج التكميلية، مما يمكنها من رصد تعزيز القوات العسكرية وتعديل وتيرة البناء إذا أثرت دون موجب في البيئة و/أو الهياكل الأساسية.

١٧ - في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدر رئيس الولايات المتحدة وثيقة التوجيهات الاستراتيجية الجديدة التي تنظم إعادة التوازن نحو تعزيز وجودها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي آذار/مارس، كلفت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بإجراء تقييم مستقل لموقف الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم وزير الدفاع إلى الكونغرس التقييم الذي أجراه المركز، وأبلغه بعدم موافقته على اقتراح المركز بأن تنظر الوزارة في نقل عدد يقل عن ٥ ٠٠٠ فرد من مشاة البحرية إلى غوام، نظراً لأن نقل عدد أقل من شأنه أن يقوض خطة الولايات المتحدة الرامية إلى إنشاء عدة أفرقة عاملة بحرية وبرية وجوية، قادرة تماماً على العمل في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٨ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أوضح بيان مشترك صادر عن الولايات المتحدة واليابان أنه من أصل نحو ٩ ٠٠٠ فرد من مشاة البحرية سيتم نقلهم من أوكيناوا، سينتقل ٥ ٠٠٠ فرد إلى غوام عندما تتوفر المرافق الملائمة لاستقبالهم. وستكلف عملية النقل ما مجموعه ٨,٦ بلايين دولار، تساهم اليابان فيها بمبلغ ٣,١ بلايين دولار.

١٩ - سن قانون الإذن بتخصيص اعتمادات لأغراض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٣ (H.R.4310; S.3254) بعد أن وقع عليه الرئيس أوباما في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأشارت مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة إلى أن مشروع القانون سيخفف القيود المفروضة على إلزام الولايات المتحدة بإنفاق أموال على المنشآت العسكرية والتبرعات المقدمة من حكومة اليابان والمرتبطة ارتباطا مباشرا بتعزيز القوات.

٢٠ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أصدر المفتش العام لوزارة الدفاع التقرير السنوي لفريق المفتشين العاملين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم غوام الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وحدد التقرير، الذي يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والجهود المبذولة في إعادة تنظيم القوى في غوام، البرامج والعمليات المتصلة بالإنشاءات العسكرية في الإقليم.

ثالثا - المسائل المتعلقة بالأراضي

٢١ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيتهما على اعتبارين رئيسيين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة، أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة؛ وإعادة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. غير أنه بالنظر إلى التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، فإن وزارة الدفاع ترغب في حيازة ما لا يقل عن ٢ ٢٠٠ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. ومن أصل ١٤٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تملك وزارة الدفاع حاليا ٤٠ ٠٠٠ فدان، أي ٢٧,٢١ في المائة من الكتلة الأرضية للجزيرة. ولملك الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم الحق في رفض بيع أي من أراضيهم لأغراض عسكرية. وفي ما يتعلق بالأراضي العامة، ستحتاج مثل هذه الطلبات إلى موافقة المجلس التشريعي في غوام.

٢٢ - وأفادت التقارير أن المحادثات بين وزارة الدفاع وغوام بشأن استخدام أراضي الأسلاف لإنشاء حقل رماية للقوات البحرية وصلت إلى طريق مسدود. فلم يفلح الجيش في الحصول على الدعم الذي يحتاجه من حكومة غوام لإنشاء حقول رماية بالذخيرة الحية للقوات البحرية على أرض الأسلاف التابعة لشعب الشامورو في قرية باغات، وهو موقع أثري مدرج في السجلات الاتحادية، وله مغزى عميق في نفوس عدد كبير من سكان الجزيرة. ووقعت حكومة غوام الاتفاق البرنامجي في آذار/مارس ٢٠١١ من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجزيرة أثناء عملية تعزيز القوات العسكرية تحضيراً لنقل أفراد مشاة البحرية وأسرههم وموظفي الدعم ابتداء من عام ٢٠١٦.

رابعاً - الميزانية

٢٣ - تتألف الميزانية من إيرادات حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. تندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات: الصندوق العام والصناديق الخاصة والإعانات الاتحادية وصناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ضرائب الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية؛ ولكن الهيئة التشريعية يمكنها إبطال النقض الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

٢٤ - وقد وقع الحاكم، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ميزانية السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح قانوناً، لكنه أفاد بأن الميزانية لم تكن متوازنة، مع وجود فائض في الاعتماد يبلغ حوالي ١,٤ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عرض مكتب حاكم غوام الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٤ على الهيئة التشريعية لغوام ٢٠١٤، والتي تضمنت الأهداف والإنجازات الرئيسية للميزانية عن السنة المالية السابقة.

خامساً - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

٢٥ - ما زال اقتصاد غوام يستند إلى دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. بيد أن الإقليم ما فتئ يحاول تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والأسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات غوام، وتشمل، في جملة ما تشمله، المنتجات النفطية، وخردة الحديد، والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيجار. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

٢٦ - وفقاً للميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٤ المقدمة إلى المجلس التشريعي الثاني والثلاثين لغوام، تشير التوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل لمستقبل الإقليم خلال الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠١٣ والمستمرة خلال السنة المالية ٢٠١٤، إلى أنه من المرجح حدوث استقرار اقتصادي عند مستويات تشبه نسبياً المستويات الحالية، مع احتمال حدوث نمو متواضع فيما يبدو. بيد أن عدداً من المخاطر المحتملة يمكن أن يؤدي إلى توقعات أقل

إيجابية. ويعزى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته غوام خلال السنة المالية ٢٠١٢ بدرجة كبيرة إلى استمرار تنشيط السياحة الواردة من اليابان. وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في انتعاش اقتصاد الإقليم الزيادة الكبيرة في أعمال التشييد والتدفق الكبير للمدفوعات المستحقة لسداد ضرائب الدخل والممولة من السندات. علاوة على ذلك، فمن غير المتوقع أن تبدأ وزارة الدفاع خلال السنة المالية ٢٠١٤ في مشاريع التشييد، بما في ذلك تلك التي اعتمدت لها حكومتا الولايات المتحدة واليابان بالفعل تمويلا مخصصا لإعادة تنظيم القوات البحرية المنقولة من أو كيناوا. حيث يجب الانتهاء من دراسة تكميلية للأثر البيئي، ومن خطط وتقارير إضافية، فضلا عن عملية الشراء، قبل تنفيذ مشاريع التشييد المذكورة.

باء - السياحة

٢٧ - وفقا للميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٤ المقدمة إلى المجلس التشريعي الثاني والثلاثين في غوام، فقد وصل العدد الإجمالي للزوار الذين وصلوا إلى غوام في عام ٢٠١٢ إلى ١ ٣٠٧ ٧٩٦ زائرا أي بزيادة ١٢,٨ في المائة عن الرقم المسجل في عام ٢٠١١ وهو أعلى رقم يسجل منذ عام ٢٠٠٠. ويتوقع مكتب زوار غوام زيادة بنسبة ٣,٨ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٣ وزيادة أخرى بنسبة ٢,٦ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٤. وقد لوحظ على الموقع الشبكي لهيئة مطار غوام الدولي، أن غوام احتلت المركز الخامس بين موانئ الولايات المتحدة من حيث عدد الوافدين الدوليين في شباط/فبراير ٢٠١٢، بعد هونولولو، وهاواي، وقبل سان فرانسيسكو، وكاليفورنيا، ونيوارك، ونيوجيرسي. وتكتسب غوام سمعة طيبة كمقصد سياحي مفضل، حيث تقدم ترتيبها من المركز الثامن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى المركز السادس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ثم إلى المركز الخامس في شباط/فبراير، وفقا للإحصاءات الصادرة عن مكتب الولايات المتحدة للسفر والسياحة.

٢٨ - وستواصل عمليات تيسير وصول الزوار إلى غوام من خلال برامج الإعفاء من الحصول على تأشيرات دخول التي نفذت في السنوات السابقة، فضلا عن سرعة إصدار تأشيرات الدخول للزوار القادمين من الصين. ولليابان نصيب الأسد من السياح الذين يفدون إلى غوام، على الرغم من أن هذه الحصة قد انخفضت إلى حد ما، بسبب النجاح أيضا في توسيع الأسواق الأخرى وتنويعها. وفي الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، زاد عدد الوافدين إلى غوام من الصين بنسبة ٢٦,٥ في المائة، وعدد الوافدين من جمهورية كوريا بنسبة ٢٢,٦ في المائة ومن اليابان بنسبة ١٢,٧ في المائة. وزاد عدد الزوار القادمين من روسيا بنسبة ٥٣٨,٩ في المائة، بعد تنفيذ برنامج الإعفاء من التأشيرة.

جيم - النقل والاتصالات

٢٩ - يبلغ طول شبكة الطرقات في غوام أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل. منها ٤٢٠ ميلاً مصنفة طرقاً "غير عامة". وهناك ١٤٤ ميلاً من أصل ٥٥٠ ميلاً من الطرقات العامة مصنفة طرقاً رئيسية وبعضها طرقاً ثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات الرئيسية في الإقليم، تحصل غوام على ١٨,٤ مليون دولار من وزارة النقل وإدارة الطرقات الرئيسية في الولايات المتحدة. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، حصلت حكومة غوام على مبلغ ٢٤٦ مليون دولار من مختلف الاعتمادات الاتحادية.

٣٠ - وتتولى هيئة الموانئ في غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبراً. والميناء هو نقطة دخول ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وقد جري تركيب ثلاث روافع محددة من ميناء لوس أنجلوس وتعديلها لتحسين إنتاجيته وقدرته على المناولة. ويشترط القانون التجاري البحري لعام ١٩٢٠ (المعروف أيضاً باسم قانون جونز) نقل السلع التي يتم شحنها بين موانئ الولايات المتحدة على متن سفن مصنعة ومسجلة في الولايات المتحدة، وأن تكون مملوكة بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل لشركات تابعة للولايات المتحدة وأن يشكل مواطنون من الولايات المتحدة ٧٥ في المائة من العاملين عليها. وأصبحت خطة ٢٠٣٠ لتطوير شبكة النقل في غوام، التي اعتمدها الهيئة التشريعية عنصراً رسمياً في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة ٢٠٣٠ للنقل في غوام، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق البرية والنقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للراجلين والدراجات الهوائية. وتشمل خطة النقل أيضاً مسائل أخرى مثل التعزيزات المقترحة للقوات العسكرية.

٣١ - وفي عام ٢٠١٢، قامت وزارة الأشغال العامة التابعة لحكومة غوام بوضع خطة لتحسين النقل في غوام في السنوات المالية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، بالإضافة إلى خطة النقل في غوام لعام ٢٠٣٠. وتتضمن خطة تحسين النقل في غوام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ قائمة بالمشاريع القصيرة الأجل التي تعالج أحوال السلامة والرصف والجسور، والعمليات المرورية بالتشاور مع الإدارة الاتحادية للطرق البرية السريعة والمداخلات المقدمة من الجمهور.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٣٢ - توفر هيئة غوام للإمداد بالمياه نحو ثلاثة أرباع إمدادات الإقليم من المياه. وتتكون مصادر المياه الحكومية من مياه جوفية وأخرى سطحية (من نهر أوغوم). أما بقية الإمدادات، فتوفرها منشآت السلاح الجوي وسلاح البحرية الموجودة في غوام. ومصدر مياه سلاح

البحرية هو خزان سطحي (بحيرة فينا) يقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وتواجه حاليا هيئة غوام للإمداد بالمياه مشاكل حادة، بما فيها ارتفاع أسعار مصادر الطاقة، والاعتماد على المشتريات من المياه من سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، والتمويلات المحدودة المخصصة لتحسين الهياكل الأساسية، وتنفيذ العمليات بموارد مالية وعمليات محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألة تعجيل وتيرة النمو من خلال تعزيز القوات العسكرية تشكل مصدر قلق. وتعد خطة التحسينات الرئيسية التي وضعتها هيئة غوام للإمداد بالمياه للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ أول خطة مفصلة ترمي إلى كفالة مواصلة الهيئة تقديم خدمات جيدة. ومن الأمثلة على التحسينات الرئيسية إنشاء مرافق لإنتاج المياه، وشبكات لتوزيع المياه، وشبكات لتجميع المياه، ومحطات لمعالجة المياه وعمليات اقتناء معدات رئيسية لمرة واحدة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٣ - قطاع الزراعة وصيد الأسماك متطور نسبيا. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر. وتعنى مختلف شعب الإدارة بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية.

٣٤ - وفي اجتماع عُقد في هاواي في عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تقوم وزارة الدفاع بالولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير التعزيز الجاري للقوات العسكرية على مجتمعات الصيد المحلية، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار المترتبة على ذلك والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء متبعة في هذا الصدد.

سادساً - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

٣٥ - ووفقا لمكتب غوام لإحصاءات العمل، فقد وصل معدل البطالة في غوام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ١٠,٩ في المائة، بانخفاض قدره ٠,٩ نقطة مئوية عن أرقام آذار/مارس ٢٠١٢. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وصل مجموع عدد العاطلين عن العمل إلى ٩٧٠ ٧ شخصا، بانخفاض قدره ٢٢٠ ٢ شخصا عن الدراسة الاستقصائية السابقة التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

باء - التعليم

٣٦ - يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. وإدارة التعليم في غوام مسؤولة عن نحو ٣٠.٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليتان للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس الروم الكاثوليك والكنائس البروتستانتية.

٣٧ - ويتلقى الإقليم كل عام تمويلات اتحادية بملايين الدولارات لدعم برامج مثل التعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لوزارة التعليم المعني بأنشطة ما بعد المدرسة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تلقى المفوض العام لوزارة التعليم في غوام تمويلا قدره ٢٠,٧ مليون دولار من وزارة التعليم بالولايات المتحدة من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحسين إنجازات الطلاب في الجزيرة.

جيم - الرعاية الصحية

٣٨ - يبلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام نحو ٧٥ سنة للذكور و ٨١ سنة للإناث. ومستشفى غوام التذكاري هو المستشفى المدني الوحيد الذي يقدم الخدمات العامة في الإقليم. ويتسع المستشفى لـ ١٧٢ سريرا للرعاية الحرجة، و ٣٠ سريرا للرعاية الطويلة الأمد. ويخدم مستشفى البحرية الأمريكية في المقام الأول القطاع العسكري ويوجد بالإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية يقع أحدها في المنطقة الشمالية، ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في غوام ٢٧١ طبيا وتوجد فيها ٩٢ عيادة طبية.

٣٩ - ووفقا لاستراتيجية التعاون القطري التابعة لمنظمة الصحة العالمية في غوام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، فإن انتشار الأمراض غير المعدية في غوام آخذ في الازدياد. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، عزيت نسبة ٦١ في المائة من جميع حالات الوفيات إلى الإصابة بأمراض غير معدية (٣١ في المائة بسبب أمراض القلب، ١٦ في المائة بسبب السرطان، ٨ في المائة بسبب الأمراض المخية الوعائية، ٣ في المائة بسبب مرض السكري و ٣ في المائة بسبب مرض انسداد الرئتين المزمن). وفي عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة الوفيات التي عزيت إلى أمراض غير معدية ٨١ في المائة. وشهدت غوام في عام ٢٠١١ تفشي عدة أمراض معدية. ويجري حاليا، في إطار تعزيز القوات العسكرية، بناء مستشفى عسكري جديد ليحل محل المستشفى الحالي الذي أنشئ في عام ١٩٥٤، ومن المتوقع أن يكتمل بناء المستشفى الجديد في عام ٢٠١٤. وسيضم المستشفى ٤٢ سريرا للمرضى الداخليين و ٦ أسرة في وحدة العناية المركزة.

سابعاً - البيئة

٤٠ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل في مجال البيئة، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه.

٤١ - وما زالت غوام تشهد مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والاختبار النووي الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. وذكر ممثل غوام في الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان منطقة البحر الكاريبي، التي نظمتها اللجنة الخاصة، أن مجموع عدد المواقع السّميّة في الجزيرة البالغة مساحتها ٢١٢ ميلاً مربعاً يبلغ ٩٥ موقعاً. وفي حين أحرزت وزارة الدفاع بعض التقدم في تنظيف المواقع، فإن ما يدعو إلى القلق هو أن هناك ١٦ موقعاً مصنفة كمواقع مشمولة بالإدارة الطويلة الأجل، وأن هناك ٩ مواقع تجرى بشأنها دراسات جدوى وتخضع للتحقيق من أجل تقرير ما إذا كان يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل. وفيما يتعلق بتعرض الجزيرة للإشعاع نتيجة للاختبار النووي الذي جرى في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين، قال إن وزارة الدفاع لم تبذل جهوداً لمعالجة تأثير الإشعاع في غوام. وفي حين لا تزال رابطة المحيط الهادئ للناجين من الإشعاع تدعو إلى إدراج المطالبين بتعويضات من سكان غوام بوصفهم واقعين في مهبّ الريح، وذلك بموجب القانون الصادر عن الكونغرس والمتعلق بتقديم تعويضات للمتعرضين للإشعاع، لم يعترف بالمطالبين من سكان الجزيرة سوى ضمن فئة التعويضات للمشاركين في الموقع، وهو تصنيف يحق بموجبه فقط للأشخاص المرتبطين بالخدمة العسكرية في الجزيرة الحصول على تعويضات وليس مجموع السكان المعرضين للإشعاع.

٤٢ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير عن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام، تنفذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بانتظام. وتنطبق لوائح وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تتسم أحياناً بالصرامة مقارنة بقوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية، وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختباراً رئيسياً فيما يتعلق بالأثر البيئي عموماً على النشاط البشري في الجزيرة. وقد تبين أن نوعية مياه البحر كانت عموماً ممتازة بجميع المقاييس. بيد أن ارتفاع مستوى التترات عند التقاء نهر باغو ومياه البحر يدل على انتهاك معايير الوكالة الاتحادية لحماية البيئة. وقد عُزي ذلك إلى تدفق المغذيات عن طريق التسرب من مدفن القمامة في أوردوت. ويمثل تحت التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي

مصدر قلق خاص في جنوب غوام نظرا لأن الترسبات قد أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصببات الأنهار.

٤٣ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق في غوام بسبب صغر الجزيرة. وأخذت المشاكل تتفاقم مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية للجزيرة. وللحد من كميات النفايات التي تلقى في أوردوت، تم وضع سياسة تحظر إلقاء نفايات الورق المقوى والنفايات العضوية. وبفضل التعاون بين المنظمات المحلية ومؤسسات الأعمال الخاصة والحكومة المحلية، تحقق بعض النجاح في إعادة تدوير النفايات الصلبة، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسات الأعمال التجارية المحلية لبرنامج "i*recycle". وبالإضافة إلى المشكلة المتعلقة بحجم النفايات، هناك أيضا مشكلة تتعلق باحتمال تلويث إمدادات المياه الأساسية في غوام وخزان المياه الشمالي. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة بيانا ردا على مشروع البيان المتعلق بالأثر البيئي الصادر عن وزارة الدفاع، أعربت فيه عن القلق إزاء الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها عملية البناء المرتبطة بالتعزيز المقترح للقوات العسكرية على نحو سلبي في خزان المياه الشمالي. وهناك احتمال كبير أن تؤثر النفايات الخطيرة والسامة سلبا في البيئة في غوام. ففي السنوات الأخيرة، ازداد هذا الاحتمال كثيرا، كما يشهد على ذلك ازدياد عدد مولدات النفايات الخطيرة في الجزيرة، ومرافق معالجة النفايات وتخزينها والتخلص منها.

٤٤ - وتنشأ ثلاثة ثلاثون في المائة من الزوابع في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقييم العالمي لتدهور التربة، فإن هذه الظاهرة تغطي مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى بناء الطرقات الرئيسية فوق المرتفعات شديدة الانحدار إلى تحات التربة الذي أسفر بدوره عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهداية.

٤٥ - في تموز/يوليه ٢٠١٠، نشر مكتب البرنامج المشترك لغوام البيان الختامي للأثر البيئي المترتب على تعزيز القوات في غوام. ففي أعقاب التغييرات التي أدخلت على خارطة الطريق والتي أعلن عنها في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أطلق المكتب في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بيانا تكمليا عن الأثر البيئي لنقل قوات مشاة البحرية من أو كيناوا إلى غوام، راعى فيه التغيير في عدد وتكوين قوات مشاة البحرية التي يتم نقلها. ويشمل التقييم قياس البدائل لعملية تشييد وتشغيل مجمع للتدريب على الذخيرة الحية، وقاعدة رئيسية، وسكن للعائلات، فضلا عن تقييم جديد لآثار ذلك على الهياكل الأساسية للإقليم، بما في ذلك شبكة الطرق فيه.

٤٦ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلنت إدارة البحرية أن التقييم العام لتحديد نطاق تغطية البيان التكميلي للأثر البيئي انتهى بعد أن دام ثلاثة أشهر. وعقد المكتب

المشترك لبرنامج غوام ثلاثة اجتماعات عامة لتحديد النطاق في غوام والتقى أكثر من ٢٤٠ من أفراد الجمهور، بمن فيهم الفئات ذات المصلحة وممثلون من المجلس التشريعي في غوام، وبعض الوكالات الاتحادية والمحلية ومكتب حاكم غوام. ومن المتوقع أن تصدر الوثيقة الختامية في عام ٢٠١٤، أما سجل القرار، وهو الخطوة النهائية في العملية التكميلية لبيان الأثر البيئي، فلن يصدر إلا في عام ٢٠١٥.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٧ - ظلت غوام عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. وإقليم غوام عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضا في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ وفي برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد أسماك المناطق الساحلية. وغوام لها مركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. منحت غوام في عام ٢٠١١، مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - يرد النظر في التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع ثانيا أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٩ - وجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أوضح فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، وهو موقف اعتُبر ساريا في عام ٢٠١٠ أيضا. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية بالحكومة الاتحادية إنما هو شأن داخلي يهم الولايات المتحدة وأنه لا يهم اللجنة الخاصة. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته أيضا إلى أنه ليس للجنة بأي شكل من الأشكال أي سلطة لتغيير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل

ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص أوضاع هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

عاشراً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٠ - استمعت اللجنة الخاصة في جلستها التاسعة، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى بيان أدلى به مقدم التماس من غوام، حسب ما ورد في المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2011/SR.9) حيث قال السيد آغون مقدم التماس، الذي يمثل ائتلاف غاهان من أجل السلام والعدالة، إنه لا سبيل لتصحيح أوضاع الشعوب المستعمرة إلا من خلال ممارستها لحق تقرير المصير. فمن الواضح أنه من حق الشعب المستعمر أن تتاح له الفرصة للتخلص من الاستعمار عن طريق إجراء استفتاء شعبي يمنح الناحيين خيارات الوضع السياسي الممكنة بكامل أبعادها. أما المحاولات التي يقوم بها بعض المعلقين للخلط بين المبدأ الدولي في تقرير المصير وبين الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي فهي تشوّه بشكل خطير أحكام القانون الدولي الراهنة. وقد جرت العادة على أن تبحث المناقشات المتعلقة بتقرير المصير مسألة الشعوب التي تعيش تحت وطأة الاستعمار الأجنبي، بيد أن ما قيل قبل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هو جد ضئيل فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. جرت العادة على أن تعالج مناقشات تقرير المصير مسألة السكان الذين يعيشون تحت سيطرة أجنبية مستعمرة، لكن قبل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لم يكن يذكر إلا أقل القليل عن تقرير المصير للشعوب الأصلية. أما في حالة غوام، التي يشكّل فيها شعب المستعمرة الأصلي السكان المستعمرين، فإن ممارسة هذا الشعب حقه في تقرير المصير إنما يعني الحصول على الاستقلال والأصالة في آن معاً. ولا يزال يتعين البت في مسألة من له الحق في التصويت في غوام في استفتاء شعبي لتقرير المصير في المستقبل. فتسمية "السكان الأصليون"، الواردة في تشريع غوام، التي أثارت جدلاً بوصفها قيداً مفروضاً على الناحيين، هي تسمية تاريخية أكثر منها قائمة على أساس العرق. إذ إنه من حق الشعب الذي تضرر بسبب الاستعمار خلال فترة محددة من الوقت، انتهت قبل عام

١٩٤٦ - الأكثرية الساحقة منه هم من شعب شامورو - طلب الانتصاف من هذا الظلم التاريخي. ومع ذلك ذهب بعض المعلقين إلى حد الادعاء بأن دستور الولايات المتحدة يتطلب تكويناً للناخبين بغض النظر عن اللون، في حين أن الذي سيقم في الاستفتاء الشعبي إنما هو حكم غوام من قبل حكومة الولايات المتحدة. فلا بد من أن تخضع ممارسة الحق في تقرير المصير للقانون الدولي، وليس للقانون المحلي للولايات المتحدة.

٥١ - ومضى يقول إنه حسب قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، للإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، بموجب الميثاق، وضع منفصل ومتميز عن أراضي الدولة التي تقوم بإدارته. وهذا يعني أنه ليس في وسع الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة القائمة بإدارة غوام، أن تستغل سيطرتها على المهجرة في غوام فتملاً الجزيرة بمغتريبيها الذين لم يتعرضوا للاستعمار. ومن ثم تدعي أن لكل مقيم في غوام الحق في التصويت في الاستفتاء الشعبي لإنهاء الاستعمار. وقد سبق للجنة المعنية بحقوق الإنسان أن رفضت بحكم أصدرته في عام ٢٠٠٢ محاولة مماثلة من قبل فرنسا للتأثير في الاستفتاء لتقرير المصير الذي كان مزعماً إجراؤه في إقليم كاليدونيا الجديدة. كما رفع ضابط متقاعد في سلاح الجو الأمريكي دعوى في عام ٢٠١١ بأمل إلغاء تشريع غوام الذي يقصر الناخبين في أي استفتاء شعبي يتعلق بتقرير المصير على "السكان الأصليين" في غوام. أما الادعاء بأن هذا القانون يرقى إلى مرتبة التمييز العنصري فهو يؤكد إخفاق الدولة القائمة بالإدارة في تطبيق القانون الدولي لحل المشكلة التي هي دولية بطبيعتها بكل وضوح. وحث اللجنة الخاصة على التعاون مع اللجنة السادسة لوضع ونشر ورقة موقف بشأن تكوين الناخبين بالنسبة لأي استفتاء شعبي يتعلق بتقرير المصير يُزمع إجراؤه في غوام وتقديم نسخة من هذه الورقة لكل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٢ - استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى مقدمة التماس واحدة تمثل ائتلاف غاهان من أجل السلام والعدالة، هي السيدة تيارا ر. نابوتي، التي قالت إن الزيادة المقررة في الوجود العسكري في الجزيرة من شأنها أن تزيد من تهديد شعب شامورو، وتشديد قبضة الولايات المتحدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية. فالولايات المتحدة مسؤولة عن دفع عملية إنهاء الاستعمار في غوام قدماً، وعن وضع برنامج لتوعية الناس بالخيارات الثلاثة لتقرير المصير التي يمكن أن تتاح لهم في الاستفتاء المقبل. وكانت شروط الأهلية للمشاركة في الاستفتاء قد وضعت بموجب قانون الولايات المتحدة وفقاً للقانون التأسيسي لغوام لسنة ١٩٥٠، وقانون حقوق التصويت لسنة ١٩٦٥. ويتعين على الدولة القائمة بالإدارة ألا تسمح بإفساد عملياتها

القانونية بدعاوى قضائية عبثية تسعى إلى منع الناخبين المؤهلين من أبناء الشعب الأصلي من ممارسة حقهم في تقرير المصير (انظر A/C.4/67/SR.3).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٣ - اتخذت الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وبدون تصويت القرارين ١٣٢/٦٧ ألف وباء استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة (A/67/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه فيما بعد. يتعلق الجزء الرابع من القرار ١٣٢/٦٧ بـاء بغوام. وجاء في فقرات المنطوق لهذا الجزء، إن الجمعية العامة:

١ - **ترحب** بانعقاد لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق في عام ٢٠١١ وبأعمالها في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير؛

٢ - **تهيب مرة أخرى** بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدتها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتؤكد ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب في الإقليم بصفة عامة؛

٣ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة إليه؛

٤ - **تطلب أيضاً** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بطرق منها تمويل حملات تثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، وترحب بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخراً في مجال التوعية، بما في ذلك عقد منتدى لشعب الشامورو في عام ٢٠١١؛

٥ - **تطلب كذلك** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، وتلاحظ في الوقت ذاته الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام.